

# ماليزيا تحقق في تقرير للجزيرة أساء لصورتها

## القناة القطرية تهاونت بأمن مصادرها متسببة بمتاعب قانونية لمن شاركوا في تقريرها



دمج الجزيرة للحقائق بالتضليل يؤدي مصادرها

ويتزايد القلق بشأن تراجع حرية التعبير في ماليزيا منذ انهيار الحكومة الإصلاحية في فبراير وعودة حزب شابهة العديد من الفضائح إلى السلطة.

ويواجه موقع "ماليزياكيبي" الإخباري المستقل دعوى تتهمة باضرار المحكمة على خلفية تعليقات كتبها قراء الموقع تضمنت انتقادات للقضاء ويقطن في ماليزيا عدد كبير من المهاجرين القادمين من بلدان أفقر على غرار إندونيسيا وبنغلادش وبورما يعملون في قطاعات بينها الصناعة والزراعة.

وأوضاعا غاية في القسوة، تسببت بحالات وفاة عديدة، وثقتها المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية، في حين التزمت الشبكة القطرية الصمت المطبق.

وقامت ماليزيا، وهي ثالث أغنى دولة في جنوب شرق آسيا، خلال الأسابيع الأخيرة بترحيل الآلاف ممن تعتبرهم مهاجرين غير شرعيين. وأصيب المئات من المهاجرين بغايروس كورونا داخل مراكز الاحتجاز بعد أن جمعتهم الشرطة، ومع ذلك قالت ماليزيا إنه لم يتم ترحيل من ثبتت إصابتهم بكورونا.

التصاريح طويلة الأجل مثل تصريح دراسة أو عمل، على توكي الحبيطة والحذر عند الإدلاء بتصريحات صحافية أو نشر معلومات على وسائل الإعلام الاجتماعية.

وأضاف "أنهم يواجهون مخاطر سحب تصاريحهم وسيطلب منهم مغادرة البلاد على الفور إن أدلوا بمعلومات غير دقيقة لغرض تشويه صورة ماليزيا". وأشار البعض على مواقع التواصل الاجتماعي إلى التناقض الذي تنتهجه قناة الجزيرة، وتغافلها عن أوضاع العمال الأجانب في قطر الذين يعانون

فسياوجه الأشخاص الذين ظهروا في التقرير مشاكل قانونية ومتابعة قضائية بسبب انتهاكهم للقانون. ونهبوا إلى أن هؤلاء سيكونون ضحايا أساليب قناة الجزيرة في دمج الحقائق بالتضليل.

وأصدرت إدارة الهجرة الماليزية تحذيرات شديدة، بإلغاء تصريح الإقامة للأجانب الذين ادلوا بتصريحات صحافية كاذبة أو غير دقيقة بهدف تشويه سمعة هذه البلاد. ونكرت وكالة أنباء برنامجا الماليزية الثلاثاء، أن المدير العام لإدارة الهجرة خيرول زايبي بن داود، حث حاملي

تسبب فيلم وثائقي بثته قناة الجزيرة الإنجليزية في غضب واسع داخل ماليزيا، حيث تم تصوير الحكومة على أنها عنصرية وتتعامل بطريقة سيئة مع المهاجرين في مراكز الاحتجاز. فقررت الشرطة استدعاء مراسلي القناة للتحقيق معهم بشأن التقرير، وفقا لمتطلبات القانون الجنائي الماليزي.

وكوالالمبور - أعلنت الشرطة الماليزية أنها تحقق بشأن وثائقي بثته قناة الجزيرة الإنجليزية تناول عمليات توقيف طالت مهاجرين لا يحملون وثائق خلال فترة الإغلاق التي فرضتها البلاد لاحتواء تفشي كوفيد - 19، واعتبره مسؤولون أنه يضر بصورة البلاد ومضلل.

وركز الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة القطرية تحت عنوان "معتقلون خلال العزل العام في ماليزيا" على اعتقال المئات من المهاجرين الذين لا يملكون وثائق صالحة في مناطق تخضع لتدابير إغلاق صارمة. وأثار البرنامج ردود فعل غاضبة عبر الإنترنت بينما قوبل بانتقادات من الوزراء، وطالب وزير الدفاع إسماعيل صبري يعقوب الشبكة التي تتخذ من الدوحة مقرا لها بالاعتذار عن الفيلم الوثائقي.

وأضاف أن المسؤولين سيسعون لمعرفة ما إذا كان التقرير "تضمن عناصر تحرض على الفتنة أو غير ذلك من المخالفات بموجب قوانين البلاد". وتابع "سندعو المراسلين وسيتم التحقيق معهم على أساس متطلبات القانون الجنائي الماليزي وسنرى ما إذا كان سيتم اتهامهم بعد الإجابة على أسئلتنا".

من جانب آخر، تسبب تقرير قناة الجزيرة في أضرار للأجانب الموجودين في البلاد، وقالت الشرطة إنها تبحث أيضا عن مهاجر بنغلاديشي جرت مقابلته من أجل التقرير، الأمر الذي اعتبره صحافيون بأنه استغلال من قبل القناة لأزمة المهاجرين وتهاون في سلامتهم وأمنهم خاصة أنها تدعي في التقرير أنهم يعانون أوضاعا سيئة.

وأضافوا أن القناة تدرج طبيعة الضجة التي سيتسبب بها التقرير خصوصا أنه أبدى تحاملا على الحكومة واتهاما جليا بالعنصرية، وإذا ما اثبتت التحقيقات زيف الادعاءات

وقال إن الشبكة "نشرت أمورا غير صحيحة واتهمتنا بالعنصرية". ووصف ما جاء في التقرير بالمعلومات المضللة، وفق ما ذكرت صحيفة "ذا ماليزيان انسايت". بدوره، انتقد وزير الاتصالات والوسائط المتعددة سيف الدين عبدالله التقرير الإخباري، وقال لصحيفة ذا صن دايلي، إن التقرير لم يصور فقط رواية غير صحيحة عن كيفية إدارة الحكومة لتفشي الوباء، بل رسم صورة سيئة للغاية للبلاد.

ويعمل في ماليزيا ما يتراوح بين 3 ملايين و5 ملايين أجنبي،

**إدارة الهجرة الماليزية أصدرت تحذيرات بإلغاء تصريح الإقامة للأجانب الذين أدلوا بتصريحات صحافية كاذبة**

## مئات الصحافيين يخسرون وظائفهم في صحف بريطانية

وذكر رئيس تحرير دايلى ميور سابقا روي غرينسلايد أن الأزمة لن تتوقف بعد رفع تدابير الحجر المنزلي رغم الجهود والاستراتيجيات المستقبلية لإعادة تركيز أنشطة غرف التحرير. وأضاف غرينسلايد أن الفترة التي ستلي الوباء "ستشكل على الأرجح المرحلة الأخيرة من التراجع الطويل للصحف الورقية".

ومن دون مساعدة "فورية" من الحكومة، ستضطر مؤسسات صحافية عدة إلى الإغلاق بحسب جيمس ميتشيسون، رئيس تحرير صحيفة يوركشر بوست المحلية في شمال إنجلترا.

وقال في تصريحات أدلى بها أخيرا لصحيفة صنداي تايمز إن "التدابير التي اتخذناها لتقليل التكاليف لا تعرض تراجع إيراداتنا الإعلامية".

واعتبر ميتشيسون أن الصحافة تحتاج إلى "مساعات" وأيضا إلى تغيير في قواعد أنظمة التعويض المحددة من الحكومة البريطانية منذ بدء أزمة فايروس كورونا. ويهدف ذلك إلى السماح للصحافيين وهم "عاملون رئيسيون" بمواصلة العمل من دون خطر فقدان الوظيفة عندما لا تعود مؤسساتهم قادرة على دفع مستحقاتهم.

وسجلت المؤسسات الإعلامية البارزة مثل "بي.بي.سي" ارتفاعا كبيرا في نسبة متابعيها في ظل الحاجة المتزايدة إلى معلومات من مصادر موثوق بها وسط سيل الأنباء الكاذبة التي تسري منذ بدء الأزمة الصحية.

شطب الوظائف بمثابة "مكافأة سيئة للصحافيين الكادحين الذين أظهروا مرونة وتكيفاً رائعاً" خلال عملهم في فترة تفشي فايروس كورونا.

وأفادت "ذا ريتش" أنها تريد تحقيق مركزية الفرق التحريرية الوطنية والإقليمية "لتعزيز الكفاءة والتخلص من التكرار" حيث أنها تهدف لتوفير 35 مليون جنيه إسترليني (44 مليون دولار سنويا).

**ميشيل سانستريت؛ إعلان المجموعة الإعلامية عن شطب الوظائف بمثابة مكافأة سيئة للصحافيين الكادحين**

وأوضحت المجموعة أن عائداتها تراجعت بنسبة 27.5 في المئة خلال ثلاثة أشهر حتى يونيو الماضي "حيث تأثرت بتراجع المبيعات والإعلانات مقارنة بالعام الماضي". وقال جيم مولى المدير التنفيذي للمجموعة "تسارعت وتيرة التغيير الهيكلي في قطاع الإعلام خلال فترة تفشي الوباء، وهذا أدى للاتجاه

لمنتجاتنا الرقمية بصورة متزايدة". وكانت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" قد أعلنت الأسبوع الماضي عن خططها لشطب 450 وظيفة من أجل خفض التكاليف وإعادة هيكلة خدمات الأخبار المحلية في إنجلترا.

لندن - أعلنت مجموعة ذا ريتش الإعلامية البريطانية الثلاثاء عن شطب 550 وظيفة، عقب خسارة عائدات الإعلانات تقدر بالملايين من الجنيهات الإسترلينية خلال فترة تفشي فايروس كورونا، لتضخم إلى مجموعات أخرى عانت من أوضاع مشابهة.

وقالت مجموعة ذا ريتش، التي تمتلك صحيفتي ديلي ميور وديلي اكسبريس بجانب العشرات من الصحف المحلية والإقليمية إنها تعزز إجراء مشاورات بشأن شطب 550 وظيفة، أو ما يعادل 12 في المئة من طاقم عملها.

ومنذ أشهر تعيش وسائل الإعلام البريطانية هواجس أزمة جديدة تضرب الصحافة، وبسبب تأثيرات كورونا على القطاع، وبسبب تراجع المبيعات للإصدارات الورقية بفعل الحجر المنزلي وتدهور سوق الإعلانات.

وتوقعت مؤسسات عديدة خسائر في عائداتها بالملايين من الجنيهات، وقد قلصت رواتب موظفيها وطلبت منهم العمل لساعات أقل أو أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر. وأعلنت مؤسسات إعلامية أخرى عن عمليات دمج مرتقبة أو حذرت من التوجه إلى الإقفال الكامل. وأشار محللون متخصصون إلى أن هذا الوضع يهدد ما يصل إلى خمسة آلاف موظف في القطاع.

ورغم ذلك، اعتبر الاتحاد الوطني للصحافيين أن إعلان مجموعة "ذا ريتش" مثل "صدمة وضربة" للقطاع. وقالت ميشيل سانستريت، الأمين العام للاتحاد الوطني للصحافيين إن إعلان المجموعة الإعلامية عن

## إدانة صحافية روسية بتبرير الإرهاب لانتقادها الحياة السياسية

بدلاً من عقوبة السجن التي طلبتها النيابة العامة، إلا أنه تمت إدانتها بتهمة "تبرير الإرهاب" ودعت المنظمة إلى إلغائها عند الاستئناف.

وحضر المحاكمة حوالي 30 شخصاً، بمن فيهم ممثل مرسلون بلا حدود وصحافيون من راديو سفوبودا (الخدمة الروسية لإذاعة ليبرتي التي تمولها الحكومة الأمريكية)، لإظهار الدعم لبروكوبييفا الذي تلقت الحكم بهدوء.

وقالت جان كافلييه، مديرة مكتب أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في منظمة مراسلون بلا حدود "إن هذه الإدانة سخيفة وتعسفية لأن سفيتلانا بروكوبييفا لم تبرر بأي شكل من الأشكال هذا العمل الإرهابي".

وأضافت أنه "يتم استخدام القانون بطريقة ملتوية لترهيب الصحافيين الذين يقومون بعملهم فقط، وتقييد حرية التعبير بطريقة غير مسبوقة. نحن مرتاحون لأن هذه الصحافية جئنا عقوبة السجن وحظر ممارسة مهنتها لكننا نحث السلطات على إلغاء إدانتها ونؤيد عزمها على الاستئناف".

من جهتها، علقت بروكوبييفا وهي تغادر المحكمة بعد المحاكمة مؤكدة بالنقول "لست مذنبية"، شاكرة جميع الذين حضروا لدعمها. وبعد أن قالت النيابة إنها تسعى إلى الحكم بالسجن لمدة ست سنوات، تظاهر صحافيون بتشكك عفوي لدعم بروكوبييفا خلال عطلة نهاية الأسبوع في كل من موسكو وبمسكوف، وتم اعتقال حوالي 12 منهم لفترة وجيزة.

ما الذي دفع قوضوياً مراهقاً لتفجير نفسه خارج جهاز الأمن الفيدرالي في مدينة أرخانجيلسك الشمالية، وربطتها بالمنافس السياسي في روسيا.

وكان ميخائيل شلوبيزكي قد شنّ الهجوم احتجاجاً على "المحاكمات غير النزيهة" و"أعمال التعذيب" التي تقوم بها الاستخبارات الداخلية الروسية، وقد قضى نحبه خلال الانفجار.

وانتقدت نقابة الصحافيين الروسية المحاكمة باعتبار أنها "تزيد من تقييد حرية الصحافة"، فيما طالب رئيس النقابة فلاديمير سولوفوف بإلغاء العقوبة.

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود"، في بيان على موقعها الإلكتروني، "في حين أن الصحافية الإذاعية الروسية سفيتلانا بروكوبييفا قد تم تغريمها

موسكو - أدينّت الصحافية الروسية سفيتلانا بروكوبييفا الإثنين بتهمة تبرير الإرهاب، وتم تغريمها 500 ألف روبل (سبعة آلاف دولار)، خلال محاكمة قوبلت بانتقادات دولية.

وتفوق قيمة الغرامة متوسط الراتب السنوي في روسيا. وكان الادعاء في البداية يطالب بتوقيع عقوبة السجن 6 سنوات على بروكوبييفا التي تعمل في مؤسسة "راديو ليبرتي" الأميركية، مع منعها من ممارسة المهنة لمدة أربع سنوات.

وأدينّت بروكوبييفا بسبب التعليق على ضعف المجتمع الروسي، في أعقاب التفجير الذي استهدف مقر الاستخبارات الداخلية الروسية بواسطة شخص يبلغ من العمر 17 عاماً في نوفمبر 2018، وتساعلت فيه



دعم كبير للصحافية سفيتلانا بروكوبييفا